الإصدار الرابع
(2023/3)

بنك الكويت المركزي
CENTRAL BANK OF KUWAIT

سبتمبر
2023

لمحة حول

أثر التحول الرقمي على الاستقرار المالي وأبرز المستجدات العالمية وتوجهات السياسة النقدية

الفهرس

تمهيد 1

أولاً: أثر التحول الرقمي على الاستقرار المالي 2

- نبذة عن ماهية التحول الرقمي 2
- التحول الرقمي في الجهاز المصرفي على الصعيد العالمي 4
- مسيرة الرقمنة في القطاع المصرفي المحلي 5
- الفرص والمزايا للجهاز المصرفي 10
- التحديات والمخاطر 11
- دور البنوك المركزية في التخفيف من حدة المخاطر 12
- جهود بنك الكويت المركزي في دعم ممارسات التحول الرقمي 13

ثانياً: أبرز المستجدات العالمية وتوجهات السياسة النقدية 16

- أبرز المستجدات العالمية وتوجهات السياسة النقدية في بعض من الاقتصادات المختارة 17
- توجهات السياسة النقدية لبنك الكويت المركزي 22

تمهيـــد

استكمالاً لسلسلة التقارير الفصلية التي يصدرها بنك الكويت المركزي منذ نوفمبر 2022، يأتي **الاصدار الرابع (سبتمبر 2023) بعنوان** "**لمحة حول أثر التحول الرقمي على الاستقرار المالي، وأبرز المستجدات العالمية وتوجهات السياسة النقدية**" ليتناول في **جزئه الأول بعنوان** "**أثر التحول الرقمي على الاستقرار المالي**" مسيرة التحول الرقمي في الجهاز المصرفي على الصعيدين العالمي والمحلي، والفرص والمزايا التي يمكن للجهاز المصرفي الحصول عليها، إلى جانب عرض أهم التحديات والمخاطر، وكذلك دور البنوك المركزية في التخفيف من مخاطر الاستقرار المالي، وجهود بنك الكويت المركزي في دعم ممارسات التحول الرقمي. وجاء **الجزء الثاني بعنوان** "**أبرز المستجدات العالمية وتوجهات السياسة النقدية**" ليتناول بإيجاز المستجدات العالمية وتوجهات السياسة النقدية في بعضٍ من البنوك المركزية المختارة، وعرضًا موجزًا لتوجهات السياسة النقدية لبنك الكويت المركزي. ويُشار إلى أن هذا الإصدار هو الثالث خلال عام 2023.

أصدر بنك الكويت المركزي سلسلة من التقارير الفصلية في إطار سعيه المتواصل لمواكبة أفضل التوجهات العالمية للبنوك المركزية في تعزيز ممارسات الإفصاح والشفافية، من خلال تغطية بعض المواضيع الاقتصادية والنقدية والمصرفية المنتقاة بعناية للتوعية والتعريف بشكلٍ مختصر ومبسط بجهود بنك الكويت المركزي على صعيدي الاستقرار النقدي والمالي. وجاء **الإصدار الأول (نوفمبر 2022) بعنوان "لمحة حول أبرز التطورات الاقتصادية والنقدية والمصرفية"** ليستعرض أبرز هذه التطورات في دولة الكويت، وإلقاء الضوء على أهم المؤشرات المرتبطة في بعض الدول المختارة. وفي **الإصدار الثاني (فبراير 2023) بعنوان "لمحة حول التضخم والسياسة النقدية والتمويل المستدام"** تناول أهم مؤشرات توجهات السياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة، والتشدد التدريجي للسياسة النقدية لبنك الكويت المركزي، إلى جانب إلقاء الضوء على التمويل الأخضر (المستدام). وتناول **الإصدار الثالث (مايو 2023) بعنوان "لمحة حول جهود بنك الكويت المركزي في مجالي مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحماية العملاء"** إلقاء الضوء على الدور الرقابي وجهود بنك الكويت المركزي في مجال مكافحة غسل الأموال وحماية حقوق العملاء الخاضعة لرقابته.

أولاً:
أثر التحول الرقمي على الاستقرار المالي

يستعرض هذا الجزء التحول الرقمي في الجهاز المصرفي على الصعيد العالمي، وكذلك مسيرة الرقمنة في القطاع المصرفي المحلي، بالإضافة إلى إلقاء الضوء على الفرص والمزايا والتحديات والمخاطر الناشئة عن التحول الرقمي في الجهاز المصرفي، ودور البنوك المركزية في التخفيف من حدة المخاطر. وأخيرًا، التعريف بجهود بنك الكويت المركزي في دعم ممارسات التحول الرقمي.

1 نبذة عن ماهية التحول الرقمي

أصبح مصطلح التحول الرقمي يستخدم على نطاق واسع في جميع بلدان العالم المتقدمة منها والنامية على حدٍ سواء. وضمن هذا الإطار فمن الضروري التفرقة بين مصطلحي الرقمنة (Digitization) والتحـــول الرقمـــي (Digital Transformation)، حيث يمكن تعريـــف

الرقمنة

في نطاقها الواسع بأنها عملية تمكين أو تحسين وتطوير الأنظمة القائمة من خلال الاستفادة من التقنيات والأساليب الإلكترونية الحديثة لتسهيل الوصول إلى المعلومات وتخزينها ومعالجتها وتحليلها، بما يعمل على زيادة الإنتاجية والكفاءة وزيادة الجودة وخفض التكاليف.

الرقمنة

هي عملية إتاحة المعلومات والوصول إليها في صورة رقمية.

أما التحول الرقمي

فيمكن وصفه بأنه العملية التي تطبقها المؤسسة لدمج التقنيات الرقمية في جميع مجالات الأعمال، من أجل تقديم منتجات وخدمات ذات قيمة للعملاء، ويتم الاعتماد على تقنيات رقمية مبتكرة لإجراء تحوُّلات ثقافية وتشغيلية تتوافق بشكلٍ أفضل مع متطلبات العملاء المتغيرة.

التحول الرقمي

عملية ابتكار تطبيقات جديدة في مجال الأعمال التي تدمج البيانات الرقمية والتطبيقات الرقمية.

إذًا، فلا يكفي النظر إلى التحول الرقمي بأنه اعتماد تكنولوجيات جديدة فحسب، بل هو عملية شاملة مدفوعة برؤية وقيادة وابتكار تعمل على التكيف المستمر مع بيئة دائمة التغير، وتهدف إلى بناء أساس تقني وتشغيلي، للاستجابة بأفضل طريقة ممكنة لتوقعات العملاء واحتياجاتهم.

وقد شهدت العقود الأخيرة تغيرات جذرية في عمليات التحول الرقمي مدفوعة بالثورة الهائلة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وانطلق على إثرها ما يعرف بحقبة الثورة الصناعية الرابعة، والتي أحدثت تحولات هائلة في الاقتصاد العالمي وأعادت صياغة العديد من الصناعات التقليدية.

كما أدت جائحة فايروس كورونا (COVID-19) إلى تسريع التحول الرقمي حيث أظهرت النتائج التجريبية أن الدول التي كانت تمتلك بنية تحتية أفضل لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات كانت أكثر نجاحًا في التخفيف من حدة الصدمة الاقتصادية للجائحة من خلال تحويل المزيد من النشاط الاقتصادي عبر الإنترنت.

هذا، وتُشير الإحصاءات المتاحة الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد" إلى أن حجم الاقتصاد الرقمي شكّلَ أكثر من 15.0% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال عام 2022، ومن المقدر أن يساهم بنحو 30.0% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ويخلق نحو 30.0 مليون وظيفة بحلول عام 2030.

حجم الاقتصاد الرقمي

عام 2022	عام 2030
%15.0	%30.0
من الناتج المحلي الإجمالي العالمي	من الناتج المحلي الإجمالي العالمي

2 التحول الرقمي في الجهاز المصرفي على الصعيد العالمي

لقد تزايد الاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي وأصبح ضمن أولويات صانعي السياسات والهيئات الرقابية المالية ووكالات التنمية خلال الفترة الأخيرة، واكتسبت التكنولوجيا الرقمية زخمًا نتيجة للإمكانات التي يمكن أن توفرها الخدمات المالية الحديثة في تعزيز الشمول المالي من حيث تسهيل وصول كافة فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المالية التي تلبي احتياجاتهم بسرعة وأقل تكلفة، وزيادة القدرة على النفاذ لمصادر التمويل، وتعزيز مشاريع العمل الحر، وتمكين المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر من الاستثمار والتوسع نتيجة توافر المزيد من الخيارات للحصول على التمويل، وخفض مستويات الفقر وتحقيق الرفاه والرخاء الاجتماعي بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

وتُعد التقنيات الرقمية إحدى اللبنات الأساسية لتمكين التحول الرقمي في النظام المصرفي من خلال توفير العديد من المزايا مثل الفعَّالية من حيث التكلفة، والكفاءة التشغيلية والمرونة، وتحليلات البيانات المحسنة، وتسهيل مشاركة البيانات. ولقد ساهمت الابتكارات مثل التكنولوجيا المالية (FinTech)، والذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence, AI)، والبيانات الضخمة (Big Data)، وتقنيات البلوكتشين أو سلاسل الكتل (Blockchains)، والأجهزة المحمولة في تقديم خدمات مالية أسرع وأرخص وأكثر شفافية وسهلة الاستخدام، مما يزيد من آفاق التوسع في الشمول المالي. ونتيجة لتزايد الاهتمام بالتكنولوجيا المالية، شهد سوق التمويل العالمي للتكنولوجيا المالية (باستثناء جمهورية الصين الشعبية) نموًا مستمرًا منذ عام 2015، حيث تضاعف إجمالي حجم المعاملات تقريبًا من 60.0 مليار دولار أمريكي في عام 2017 إلى 113.0 مليار دولار أمريكي في عام 2020.

سوق التمويل العالمي للتكنولوجيا المالية

3 مسيرة الرقمنة في القطاع المصرفي المحلي

يهتم الجهاز المصرفي في دولة الكويت بمواكبة الرقمنة بشكلٍ سريع ومتزايد لتطوير وتحسين الخدمات المقدمة للعملاء، حيث بدأت البنوك المحلية بتوفير الخدمات المصرفية الرقمية منذ عام 1979، وازداد انتشارها في منتصف العقد الأول من القرن الجاري كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل (1)

تطور الخدمات المصرفية الرقمية في البنوك المحلية

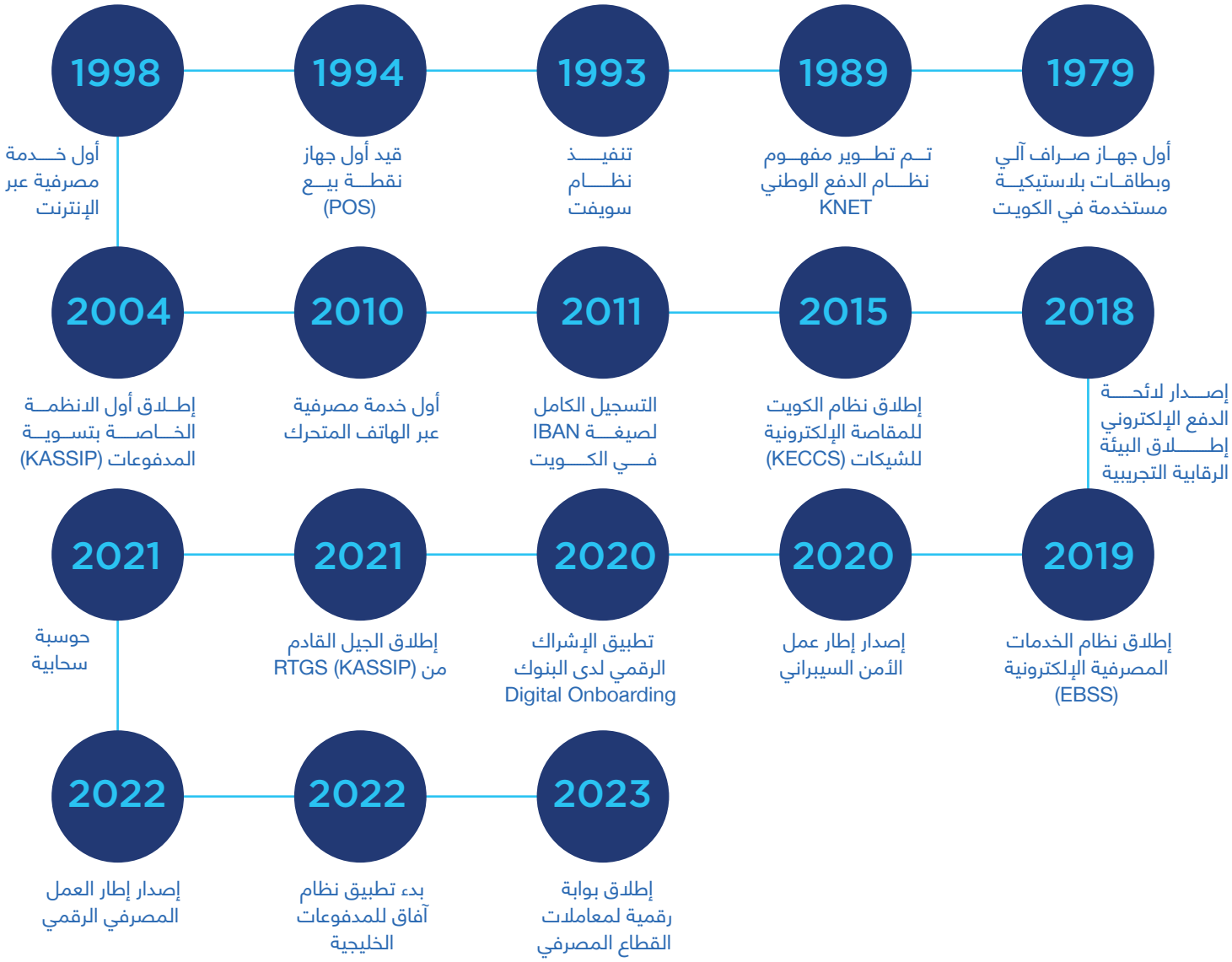

لقد أدت جائحة فايروس كورونا إلى تزايد الإقبال محليًا على الخدمات المصرفية الرقمية، حيث تُشير البيانات المتاحة لعام 2022 إلى أن النسبة الحالية لمستخدمي الخدمات المصرفية الرقمية في البنوك المحلية تبلغ نحو 51.0% من إجمالي أعداد عملاء البنوك، مقابل نسبة بلغت نحو 24.0% خلال عام 2017. ويمكن بيان تطور أعداد ونسب مستخدمي الخدمات المصرفية من خلال الشكل التالي:

شكل (2)

تطور أعداد مستخدمي الخدمات المصرفية

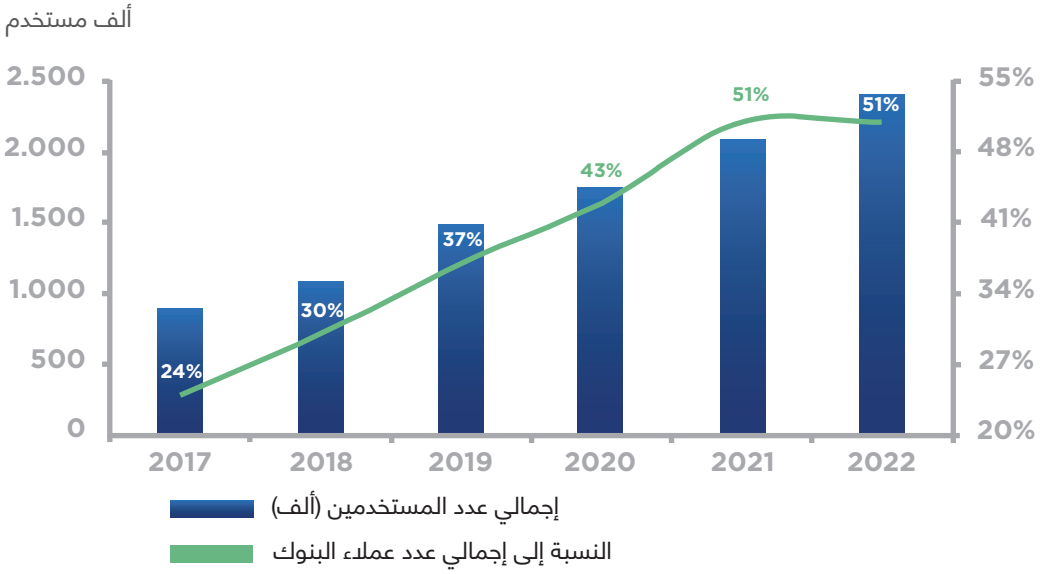

هذا، وشهدت البنوك المحلية الكثير من التطـورات فـي مجال تقـديم الخدمات الرقمية، ومن أهمها:

• الخدمات المصرفية عبر الإنترنت

قامت البنوك المحلية بتوفير منصات للخدمات المصرفية عبر الإنترنت، مما يُمكّن العملاء من إجراء المعاملات عن طريق أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم أو هواتفهم المحمولة الذكية. وتسمح للعملاء بإجراء أي وظيفة مصرفية تقليدية تقريبًا من خلال تلك التطبيقات دون الحاجة إلى زيارة أفرع البنوك.

• استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي

بدأت بعض البنوك في الكويت باستخدام تقنية الذكاء الاصطناعي لتحسين خدمة العملاء، حيث مكنت هذه التكنولوجيا البنوك من استخدام روبوتات المحادثة لتعمل على توفير المساعدة الفورية للعملاء مما يساهم في إرضائهم وتقليل وقت الانتظار. كما استفادت بعض البنوك من تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات الخاصة بالعملاء لتقييمهم وتقديم الحلول المثلى لهم ومساعدة البنك باتخاذ القرارات لتحسين أداءه بشكل عام.

التطور في نظام المدفوعات

شهدت المدفوعات الإلكترونية في الكويت تطورًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، إذ لوحظ هذا التوجه في استخدام الأنظمة الحديثة للمدفوعات قبل عام 2020 ولكنه تسارع بشكلٍ كبير خلال فترة الجائحة بسبب الإغلاقات وإجراءات التباعد الاجتماعي. **ولقد ساهم بنك الكويت المركزي في تعزيز وتشجيع استخدام مثل هذه الأنظمة** لمواكبة التطور التكنولوجي وتقليل السبل التقليدية في الاعتماد على المعاملات النقدية. وقد أصدر بنك الكويت المركزي لوائح خاصة بأعمال الدفع الإلكتروني للأموال في عام 2018 بهدف تنظيم تلك العمليات والتقنيات المتبناة من المشاريع القائمة والناشئة في هذا المجال. ومن هذا المنطلق، ظهرت المحافظ الرقمية التي تمكن مستخدميها من تنفيذ عمليات الدفع من خلال الهواتف والأجهزة المحمولة عن طريق التطبيقات أو عن طريق استخدام الساعات الذكية.

هذا، **وتم إطلاق خدمة "أبل باي" في السوق الكويتية** بعد إجراء الاختبارات التي قامت بها البنوك الكويتية وشركة الخدمات الإلكترونية المشتركة (كي- نت) لضمان أعلى مستويات الأمان والخصوصية.

وجدير بالذكر أن بنك الكويت المركزي قد سبق له أن منح الموافقات لخدمات الدفع الرقمي المماثلة ومن بينها خدمة "سامسونغ باي" و"فت بت" التي تعمل في السوق الكويتي منذ سنوات، وبذلك تكون خدمات الدفع الرقمي العالمية الرئيسية متوفرة في دولة الكويت.

الكويت: أنظمة الدفع الإلكتروني (بالمليون دينار)

	2019	2020	2021	2022
قيم معاملات أجهزة نقاط البيع	10803.2	9475.5	13652.0	16601.4
قيم المعاملات التي تمت عبر المواقع الإلكترونية	2286.6	6093.3	10347.2	14773.2

كما تجدر الإشارة إلى ما قام به بنك الكويت المركزي من جهود في رفع كفاءة نظم المدفوعات في دولة الكويت بما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني، ومن ذلك:

- **نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات فيما بين المشاركين (KASSIP)**، وهو نظام لتنفيذ تسوية المدفوعات بين البنوك، وينفذ هذا النظام عمليات التسوية على أساس الصافي الناتجة عن أنظمة التسوية وعمليات المدفوعات الأخرى وهي العمليات الخاصة بالتسويات الآنية لأوامر الدفع أو التحويلات المالية أو الدفعات الفورية على أساس كل عملية على حده والمرسلة من البنوك المشاركة في النظام وهي البنوك المحلية وأفرع البنوك الأجنبية في دولة الكويت وبنك الكويت المركزي كوكيل للتسويات ومشارك في النظام.

- **نظام الخدمات المصرفية الإلكترونية (EBSS)**، قام بنك الكويت المركزي بتطوير نظام يخدم الجهات الحكومية وذلك بهدف توفير السرعة والدقة والكفاءة في إنجاز المعاملات المالية للجهات الحكومية المشاركة في هذا النظام، حيث تستطيع هذه الجهات إجراء التحويلات المالية واستلام الرد آليًا وعلى نحو آني من خلال النظام، بالإضافة إلى إمكانية متابعة التحويلات المالية وأرصدة الحسابات مباشرة دون الحاجة إلى الرجوع إلى بنك الكويت المركزي.

- وفي مجال تطوير أنظمة المدفوعات عبر الحدود، تم التحاق المجموعة الثانية من البنوك المحلية **بنظام المدفوعات الخليجية (آفاق) في دولة الكويت** الذي يهـــدف إلى تنفيذ الحوالات المالية بعملات دول مجلس التعاون الخليجية المحلية وعملات أخرى في وقت قصير وبتكاليف منخفضة على العملاء والمتعاملين، ضمن بيئة آمنة ومستقرة.

وبشكلٍ عام، من المتوقع استمرار نمو أنظمة الدفع الإلكتروني في الكويت واستمرارية تحفيز الأفراد والشركات لاستخدام طرق الدفع الرقمية من خلال توفير البيئة الداعمة في ظل إطار أمن سيبراني يكفل الحد من المخاطر التي قد تواجهها تلك الأنظمة.

البنوك الرقمية

بادرت البنوك الكويتية بإنشاء وحدات مصرفية رقمية تابعة لها، إحداها تستهدف شريحة الشباب والأخرى تستهدف الأفراد غير المتعاملين مع البنوك. وذلك ضمن إطار العمل المصرفي لتنظيم وتسهيل الخدمات المصرفية الرقمية الذي وضعه بنك الكويت المركزي والذي يتيح **تأسيس بنوك رقمية قائمة بذاتها وفق مجموعة من النماذج من بينها:**

- **وحدة مصرفية رقمية:** وهي وحدة أعمال مصرفية رقمية ضمن بنك قائم يشترك معها في الميزانية العمومية ولكن تحت علامة تجارية مختلفة.

- **الصيرفة كخدمة:** وهي شراكة بين بنك مرخص ومشاركين آخرين في المجال الرقمي، وتُعد بمثابة اتفاقية للاستعانة بمصادر خارجية حيث يقوم بموجبها الطرف الآخر بتقديم خدمات مصرفية للعملاء من خلال البنك دون الحاجة إلى الدخول في إجراءات طويلة ومكلفة للحصول على ترخيص افتتاح بنك. ويستفيد العملاء من هذا النوع من البنوك بحصولهم على خدمات مالية مبتكرة وبتكاليف أقل، كما تستطيع البنوك جذب عملاء من خلال الوصول إلى قاعدة العملاء الخاصة بالطرف الآخر، ومن ثم الحصول على مصادر جديدة للإيرادات متمثلة في رسوم وأتعاب الخدمات وكذلك زيادة مبيعاتها عبر منصات الأطراف الأخرى المتعددة.

4 الفرص والمزايا للجهاز المصرفي

في ظل تزايد اهتمام العملاء بالخدمات المصرفية الرقمية، فإنه لا مناص من الاستجابة لمطالب المستهلكين المتزايدة للحصول على طرق أكثر كفاءة لإتمام المعاملات خارج نطاق الخدمات المصرفية التقليدية. **هذا، ويوفر التحول الرقمي فرصًا يمكن للقطاع المصرفي اغتنامها، مثل:**

- يُساهم انخفاض الطلب على البنية التحتية المادية في **خفض تكاليف التشغيل للكيانات المالية،** سواء من خلال خفض عدد الفروع أو تقليص عدد العمالة.
- **تعزيز المنافسة وتوفير المنتجات والخدمات المبتكرة،** وزيادة القدرة على التحليل الآني للبيانات للتنبؤ باحتياجات العملاء.
- **زيادة قدرة المستهلكين على الوصول إلى الخدمات المالية عن بُعد** دون التقيد باعتبارات الزمان والمكان.
- **زيادة فرص العمل للأفراد ذوي الخبرة التقنية،** وخلق فرص وظيفية جديدة من خلال جذب المواهب للعمل عن بعد، حيث أصبح العمل عن بعد معيارًا لأنواع معينة من المؤسسات المالية.
- **تحقيق العديد من الوفورات وزيادة الكفاءة للعمليات الاقتصادية،** مثل سلاسل التوريد، من خلال تخفيض الوقت اللازم لإتمام المعاملات في غضون ساعات أو أيام معدودة.
- **قد تستفيد الاقتصادات الناشئة أيضًا من التمويل الرقمي،** حيث يكون من السهولة الوصول إلى إتمام المدفوعات، فكل ما يتطلبه الأمر هو حساب مع مشغل للهاتف المحمول، بما يخدم حتى المواطنين غير المتعاملين مع البنوك عبر الحدود.
- **زيادة القدرة التمويلية للشركات،** حيث تستطيع الشركات في البلدان الأصغر اختراق الأسواق المجاورة والدولية والحصول على تمويل لأفكارها المبتكرة.

5 التحديات والمخاطر

على الرغم من الفرص الكبيرة المتاحة التي يمكن أن تقدمها الرقمنة والتحول الرقمي للأنشطة المالية إلا أنها تحمل في طياتها العديد من المخاطر والتحديات الجسيمة التي يمكن أن تؤثر على الاستقرار المالي، ويمكن أن نتناول بعضها على النحو التالي:

يسمح انتشار المنتجات والخدمات المبتكرة **بزيادة صعوبة إدارة ومراقبة المخاطر التشغيلية للبنوك من خلال اعتمادها في أعمالها على مصادر خارجية (طرف ثالث)** أو عبر عقد شراكات في مجال التكنولوجيا (مثل: الحوسبة السحابية، وخدمات البيانات، وغيرها من الخدمات ذات الصلة).

أصبحت **مخاطر الأمن السيبراني وأمن البيانات والخصوصية والجرائم الإلكترونية** جزءًا أساسيًا من المخاطر التشغيلية للجهاز المصرفي سواء من الناحية المالية أو من حيث الضرر على سمعة المؤسسة، وذلك نتيجة للاعتماد الشديد على البنى التحتية التكنولوجية.

المنافسة الشديدة نتيجة انتشار شركات التقنيات المالية الحديثة التي يمكن أن تقدم خدمات أعلى كفاءة وأوفر تكلفة، لذلك تحاول البنوك الحفاظ على موقعها المتقدم في المنافسة بالتعاون مع شركات التقنيات الحديثة حينًا والاستحواذ عليها حينًا آخر.

الحاجة إلى استثمارات مالية ضخمة لإقامة بنية تحتية تكنولوجية وتطويرها، وهي عملية مستمرة لمواكبة التطورات التقنية السريعة. فعلى سبيل المثال، من المتوقع في عام 2022 أن تنفق البنوك في أمريكا الشمالية ما يقرب من نصف إجمالي ميزانيتها لتكنولوجيا المعلومات على التكنولوجيا الجديدة، بينما من المتوقع أن تنفق البنوك الأوروبية حوالي الثلث.

أثارت **الأصول المشفرة والتمويل اللامركزي** بما لديها من إمكانية القيام بأنشطة إجرامية حيث يمكنها إخفاء الهويات مخاوف بين السلطات الإشرافية فيما يتعلق بالاستقرار المالي ونزاهة السوق وحماية المستثمرين والمستهلكين ومكافحة غسيل الأموال. ويعد تقييم التعرض للمخاطر ذات الصلة للأسواق والمؤسسات، وكذلك تداعياتها المحتملة عبر الحدود مهمة صعبة تتطلب تعزيزًا مكثفًا لقدرات المراقبة لدى البنوك المركزية.

فيما يتعلق بحجم العمالة، فمن ناحية قد تنشأ تحديات عند عدم العثور على موارد بشرية ذات خبرة مناسبة ومجهزة بالكامل بالمعرفة المتعلقة بالتحول الرقمي، **بالإضافة إلى التحديات الناشئة عن تخفيض حجم العمالة** في البنوك التي تقوم بالتحول للخدمات الرقمية، وخفض عدد فروعها وتوقف الحاجة لبعض الوظائف مما يمكن أن يؤثر سلبًا على الناتج المحلي الإجمالي.

6 دور البنوك المركزية في التخفيف من حدة المخاطر

في ظل الفرص والمزايا التي يقدمها التحول الرقمي للجهاز المصرفي وأخذًا بالاعتبار التحديات والمخاطر السابق الإشارة إليها فإنه يقع على كاهل الجهات الرقابية والإشرافية خلق توازن بين تقديم الدعم الذي تحتاجه البنوك في مسارها للتحول الرقمي والمحافظة على الاستقرار المالي. ويتأتى ذلك من خلال وضع أطر تشريعية ورقابية وإشرافية شاملة تعزز الابتكار وتحفيز نمو الصناعة وتوفير فرصًا لنمو نماذج أعمال الرقمنة في بيئة تنافسية من ناحية، وضمان حماية العملاء وترسيخ معايير الرقابة الحصيفة والممارسات الإشرافية الرصينة والحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي من ناحية أخرى. وعمومًا، يُعد التخفيف من حدة هذه المخاطر تحديًا مستمرًا ومعقدًا للهيئات التنظيمية والبنوك المركزية، ويمكن إيجاز بعض من هذه التحديات وكيفية التغلب عليها:

- **الفهم الكامل لأساسيات التمويل الرقمي** وتعقيداته والطريقة التي يؤثر بها على نماذج الأعمال وتحديد واضح للمخاطر ضرورة لصياغة سياسة متكاملة للتمويل الرقمي وزيادة قدرة البنوك المركزية على الرقابة والتنظيم.

- **زيادة القدرة على التكيف ومواكبة التطورات التكنولوجية** وإيجاد بنية تحتية متطورة، على النحو الذي يعمل على تعزيز استيعاب التمويل الرقمي. كما يساعد اعتماد التكنولوجيا الإشرافية (SupTech) في تطوير أطر تفاعل البنوك المركزية مع الكيانات الخاضعة للإشراف وإحداث طفرة في القدرات الخاصة بالتدقيق الداخلي والخارجي.

- تحتاج الجهات الرقابية إلى تحقيق مزيد من **تطوير الكفاءات وبناء القدرات** لضمان تقديم الدعم الفني اللازم للصناعة.

- **ضرورة معالجة بعض الثغرات في الأطر التشريعية والتنظيمية،** حيث سلطت الأصول المشفرة والتمويل اللامركزي والذكاء الاصطناعي، فضلاً عن التهديدات الإلكترونية الضوء على القيود الموجودة في الإطار التنظيمي الحالي. ففي بعض الحالات تكون التشريعات غير كاملة أو مجزأة، وفي حالات أخرى تكون هناك ثغرات تنظيمية صريحة.

- ضرورة **تعزيز التعاون بين البنوك المركزية** بعضها وبعض، وبينها وبين الأطراف المعنية الأخرى على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي نظرًا للطبيعة الخاصة للتقنيات المالية وعدم تقيدها بالحدود.

- **أهمية تذليل العقبات التي تعترض نمو الأسواق المالية،** ويمكن مواجهة هذا التحدي من خلال دعم التكامل السلس للتمويل الرقمي في الاقتصاد بطرق مستدامة. ويعد تسهيل إنشاء النظم الإيكولوجية للتكنولوجيا المالية على المستويين الوطني والدولي أمرًا أساسيًا. كما أن إزالة العقبات التي تعترض المدفوعات عبر الحدود وتعزيز الانتقال إلى الخدمات الرقمية "الخضراء" ستكون أيضًا من الأنشطة الرئيسية للتغلب على هذا التحدي.

7 جهود بنك الكويت المركزي في دعم ممارسات التحول الرقمي

يؤمن بنك الكويت المركزي إيمانًا راسخًا بأن التقدم التكنولوجي أصبح حجر زاوية في تحقيق التنمية الشاملة المستدامة، كما ترتكز عقيدته على أهمية التطوير المتواصل في أعماله حتى يؤدي دوره على الوجه الأكمل بما يعزز الاستقرار المالي والاستقرار النقدي. ولذلك، يسعى بنك الكويت المركزي إلى تعزيز ودعم التحول الرقمي محليًا، وتتمثل الخطوة الأولى نحو التحول الرقمي السلس في تعزيز القدرات الرقابية والأساليب الداخلية من خلال تبني الأدوات المناسبة لتطبيق التحول الرقمي داخل بنك الكويت المركزي، الذي يقوم حاليًا بتطوير قدرات الموظفين، والتركيز على تطوير الفريق الفني الداخلي إلى جانب القطاع المصرفي المحلي من خلال برامج لإثراء المعرفة واستخدام أحدث الأدوات.

ويبرز دور بنك الكويت المركزي في دعم التقنيات المالية الحديثة (Fintech) وما يصدره من تعليمات وغيرها من الإجراءات لتوفير بيئة داعمة للابتكار، وبما يتلاءم مع أفضل ممارسات التحول الرقمي والتقني، وضمن إطار يسمح باستخدام تلك المنتجات والخدمات المبتكرة والتحقق من كفاءتها وأمانها دون تعريض النظام المالي للخطر. وإلى جانب ما سبق ذكره من جهود لبنك الكويت المركزي في مسيرة الرقمنة في القطاع المصرفي المحلي فيما يخص المدفوعات الإلكترونية، ووضع إطار العمل المصرفي الرقمي وخلق بيئة مواتية لتأسيس البنوك الرقمية، **قام بنك الكويت المركزي بالعديد من الجهود وإنجاز مشروعات التحول الرقمي خلال الفترة الأخيرة الماضية، منها:**

- **إطلاق البيئة الرقابية التجريبية،** وهي واحدة من 48 بيئة رقابية تجريبية حول العالم، ويستهدف الإطار العام للبيئة الرقابية التجريبية كلاً من الشركات والأفراد الذين يتطلعون إلى توفير المنتجات أو الخدمات المبتكرة في إطار التقنيات المالية الحديثة، سواء القائمة على أعمال الدفع الإلكتروني للأموال أو المرتبطة بها أو غيرها من المنتجات والخدمات المبتكرة باستخدام تكنولوجيا حديثة أو تكنولوجيا مطبقة بطريقة مبتكرة، وذلك لدعم المبادرات المبتكرة في هذا المجال وتمكينها بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني ويوفر الفرصة لمقدمي المنتجات والخدمات المالية المبتكرة لطرح ما لديهم من ابتكارات.
- وتأكيدًا لرؤية بنك الكويت المركزي على أهمية التحول الرقمي، فقد أصدر تعميمًا للبنوك الكويتية بشأن طلب **إعداد استراتيجية صياغة المستقبل،** بحيث تتضمن رؤية كل بنك وأهدافه الاستراتيجية نحو كيفية تطوير المنتجات والخدمات المصرفية المقدمة باستخدام التقنيات المالية الحديثة ذات الجودة العالية والآمنة بتكلفة منخفضة وذلك لخدمة المجتمع وتم تقييم الاستراتيجيات المقدمة ومناقشتها مع البنوك وإرسال التوجيهات المناسبة للبنوك.
- ألزمت تعليمات البنك المركزي الشركات والمؤسسات المالية التي تمارس نظم الدفع والتسوية الإلكترونية بتوفيق أوضاعها وذلك من خلال الحصول على موافقة بنك الكويت المركزي بالتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة المانحة للترخيص، أما تلك التي تأسست بعد صدور التعليمات فإن ممارستها للنشاط تتطلب الالتزام بقيد الشركة/ المؤسسة المالية أولا في سجل مزاولي النشاط ووكلائهم لدى بنك الكويت المركزي قبل تقديم أي منتجات او خدمات مرتبطة بالدفع الإلكتروني في السوق المحلي.
- **وضمن إطار متطلبات الأمن السيبراني** التي حددها بنك الكويت المركزي لوحدات الجهاز المصرفي الكويتي والذي يهدف إلى وضع إطار متكامل للتعامل مع المخاطر السيبرانية للقطاع المصرفي بدولة الكويت، حصل العديد من البنوك الكويتية (8 بنوك محلية) على شهادة المعيار العالمي (آيزو 2013: 27001) لنظم إدارة أمن المعلومات، كما أن باقي البنوك الكويتية تعكف على استيفاء متطلبات الشهادة في القريب العاجل. ويُعد هذا المعيار أحد أبرز المعايير الدولية التي تنظم آلية بناء السياسات والإجراءات الخاصة بأمن المعلومات وتطبيقها، بما تتحقق معه المواصفات اللازمة لتعزيز حماية مراكز البيانات والمعلومات في القطاع المصرفي، كما يسهم تطبيق هذا المعيار في تطوير ومراقبة نظم الحماية المطبقة من خلال دراستها وتقييم أهميتها وتقدير المخاطر المتوقعة وتقديم الحلول التقنية أو التشغيلية التي تساهم بدورها في إدارة المخاطر بفعالية وكفاءة.

- **في مجال بناء وتنمية القدرات،** قام البنك المركزي بتصميم برنامج "قادة إدارة المخاطر" وبرنامج "قادة الأمن السيبراني" ضمن مبادرة "كفاءة" بالتعاون مع البنوك المحلية ومعهد الدراسات المصرفية بهدف بناء كوادر وطنية عالية التأهيل وتزويدها بالمعارف اللازمة للتقدم في مسارها المهني وتسليحها بالمهارات الضرورية لسوق العمل بما يناسب ما يفرضه التقدم والتطور الهائل والمستمر الذي تشهده الصناعة المالية والمصرفية.

- **نُشير إلى أن بنك الكويت المركزي يشارك في برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي السابع عشر من خلال مشروع بعنوان "افتتاح حاضنة للابتكارات في مجال التقنية المالية (فنتك)"،** ومن المتوقع أن يتم الإنجاز خلال السنة الثانية من البرنامج 2025/2024، وذلك ضمن المحور الثاني من البرنامج: الأجندة الاقتصادية- برنامج تطوير وتعزيز القطاعات ذات الأولوية- قطاع الخدمات المالية. ويأتي هذا المشروع ضمن مسيرة متواصلة للبنك المركزي لتوفير بيئة داعمة للابتكار، وبما يتلاءم مع أفضل ممارسات التحول الرقمي والتقني، وضمن إطار يسمح باستخدام تلك المنتجات والخدمات المبتكرة والتحقق من كفاءتها وأمانها دون تعريض النظام المالي للخطر.

وأخيرًا، إن الدور الهام والبارز الذي يلعبه القطاع المصرفي في النهوض باقتصاديات الدول يتوقف على مدى فعالية هذا القطاع وتطوره، ولذلك ينبغي عليه إذا ما أراد الاستمرارية مواكبة الابتكارات التكنولوجية في القطاع المالي الذي بات يُشكل توجهًا عالميًا بالنسبة إلى الاقتصادات المتقدمة والنامية على حدٍ سواء. وبينما تتسابق البنوك في التحول والتكيف مع النهج الحديث لتقديم الخدمات المالية، إلا أن مسيرة الخدمات المصرفية الرقمية يحيطها العديد من التحديات مما يجعل تقييم الفرص والمخاطر أمرًا ضروريًا. لذا، فإن بنك الكويت المركزي يعمل على تعظيم الفرص السانحة وآفاق التطور في مجال التقنيات الحديثة التي يتعين استباقها لقطف ثمارها، كما أنه يضع نصب عينيه التحديات والمخاطر التي يمكن أن تنتج عن هذا التطور.

ثانياً:
أبرز المستجدات العالمية وتوجهات السياسة النقدية

يستعرض هذا الجزء من الإصدار الرابع أبرز المستجدات العالمية من خلال ما تضمنه تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في يوليو 2023 وتوجهات السياسة النقدية بالبنوك المركزية في بعض من الاقصادات المختارة المتقدمة (الولايات المتحدة، ومنطقة اليورو) والناشئة في آسيا (الصين، وتايلاند)، وكذلك توجهات السياسة النقدية في بنك الكويت المركزي.

أ أبرز المستجدات العالمية وتوجهات السياسة النقدية في بعض من الاقتصادات المختارة

يواصل الاقتصاد العالمي تعافيه التدريجي من تداعيات جائحة فايروس كورونا "COVID-19" والحرب الروسية الأوكرانية، إذ عادت مستويات سلاسل الإمداد لمستويات ما قبل الجائحة، وبدأت أسعار الطاقة والغذاء في التراجع الملحوظ، مما سمح بتخفيف أعباء الضغوط التضخمية العالمية.

لذلك، زاد صندوق النقد الدولي من مستوى تفاؤله بخصوص توقعاته لعام 2023 وفق تقريره المعدل لآفاق الاقتصاد العالمي (World Economic Outlook-WEO) الصادر في يوليو 2023 مقارنة بتقريره السابق الصادر في أبريل 2023. حيث رفع الصندوق توقعاته

لمعدل نمو الاقتصاد العالمي بنسبة	ليصل إلى	مقابل نمو بنحو
%0.2	%3.0 عام 2023	%2.8 في التقرير السابق

وتراجع معدل التضخم العالمي المتوقع بنسبة 0.2% ليصل إلى 6.8% لعام 2023 (مقابل نحو 7.0% وفقًا لتقريره الصادر في شهر أبريل 2023 السابق). وتُعد هذه المؤشرات ذات دلالات إيجابية على أن الاقتصاد العالمي يسير بالاتجاه الصحيح، **وأن السياسات النقدية للبنوك المركزية الرئيسية قد بدأت تؤتي ثمارها في انحسار موجة التضخم العالمية، وأصبحت مخاطر التضخم أكثر توازنًا.**

وضمن إطار متابعة بنك الكويت المركزي الحثيثة للتطورات في توجهات السياسة النقدية للبنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة، وأخذًا في الحسبان، اختلاف الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية في كل منها، نعرض بعضًا من هذه التوجهات على النحو التالي:

1 أبرز توجهات السياسة النقدية في بعض الاقتصادات المتقدمة (الولايات المتحدة الأمريكية، ومنطقة اليورو)

• فعلى صعيد بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي

يُعد كل من تعزيز الحد الأقصى لفرص العمل "التوظيف" واستقرار الأسعار هدفان رئيسيان للسياسة النقدية للاحتياطي الفيدرالي أو ما يطلق عليه "التفويض المزدوج للاحتياطي الفيدرالي"، إلى جانب هدف خفض أسعار الفائدة طويلة الأجل. وتتمثل رؤية الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في تحقيق استقرار الأسعار في الاقتصاد الأمريكي استهداف معدل تضخم 2.0% على المدى المتوسط. ومع الموجة التضخمية العالمية وارتفاع معدل التضخم في الاقتصاد الأمريكي عن مستوياته المستهدفة، بدأ الاحتياطي الفيدرالي في اتباع سياسة نقدية تشديدية اعتبارًا من شهر مارس عام 2022، حيث قام بسلسلة رفعات لمعدل الفائدة على الأموال الفيدرالية بدأت بربع نقطة مئوية من 0.25% إلى 0.50% في 16 مارس 2022 واستمرت حتى بلغ 5.50% في نهاية شهر يوليو 2023، أي بارتفاع قدره 525 نقطة أساس خلال تلك الفترة.

هذا، وقد تراجع معدل التضخم على أساس سنوي ليصل إلى 3.2% خلال شهر يوليو 2023 مقابل 8.5% خلال شهر مارس 2022، فيما تراجع معدل التضخم الأساسي (بدون احتساب الغذاء والطاقة) ليصل إلى 4.7%، وهو المعدل الأدنى منذ شهر أكتوبر 2021، خلال شهر يوليو 2023 مقابل نحو 6.5% خلال شهر مارس 2022.

شكل (1) معدل التضخم في الولايات المتحدة

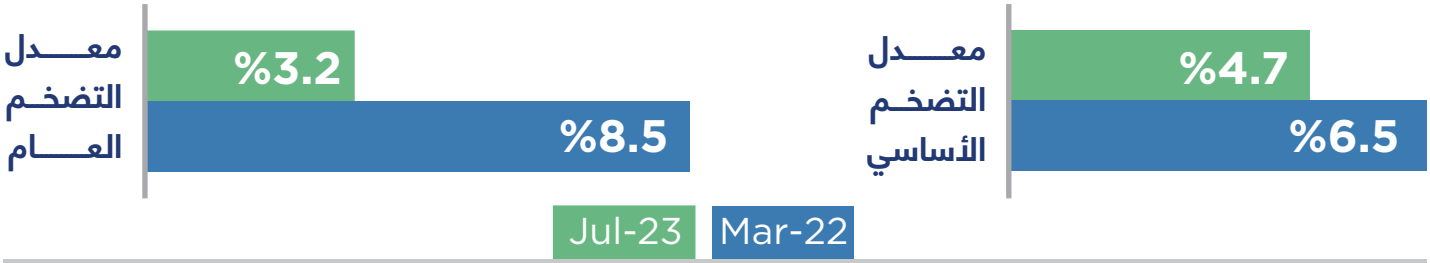

المصدر: مكتب إحصاءات العمل- وزارة القوى العاملة- الولايات المتحدة.

شكل (2)

معدل الأموال الفيدرالية

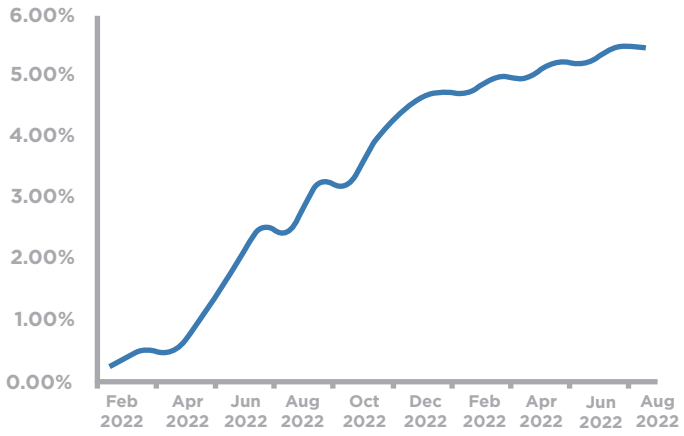

المصدر: بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.

• أما على صعيد البنك المركزي الأوروبي

تتمثل الأهداف الرئيسية في ضمان عملة مستقرة وموثوقة تحافظ على قيمتها، وضمان استقرار الأسعار لتحقيق نمو اقتصادي. وتحقيقًا لهذه الأهداف، بدأ البنك المركزي الأوروبي تشديد سياسته النقدية في شهر يوليو 2022 عندما قام برفع سعر الفائدة على عمليات إعادة التمويل الرئيسية من صفر% إلى 0.5%، ومع مواصلته معالجة التضخم المرتفع في منطقة اليورو بلغ سعر الفائدة 4.25% خلال شهر أغسطس 2023، أي بارتفاع قدره 425 نقطة أساس خلال هذه الفترة. وعلى الرغم من الزيادات المستمرة في أسعار الفائدة منذ ذلك الحين، لا يزال التضخم أعلى بكثير من مستهدف البنك المركزي الأوروبي البالغ 2.0%، حيث تُشير البيانات إلى تراجع معدل التضخم (على أساس سنوي) في منطقة اليورو من 7.4% خلال شهر مارس 2022 إلى 5.3% خلال يوليو 2023 ومستقرًا عند نفس المعدل في أغسطس 2023 فيما ارتفع معدل التضخم الأساسي من 3.0% خلال مارس 2022 ليبلغ 5.3% خلال أغسطس 2023 ومنخفضًا عن معدل تضخم بلغ 5.5% خلال الشهر السابق.

شكل (3) معدل التضخم في منطقة اليورو

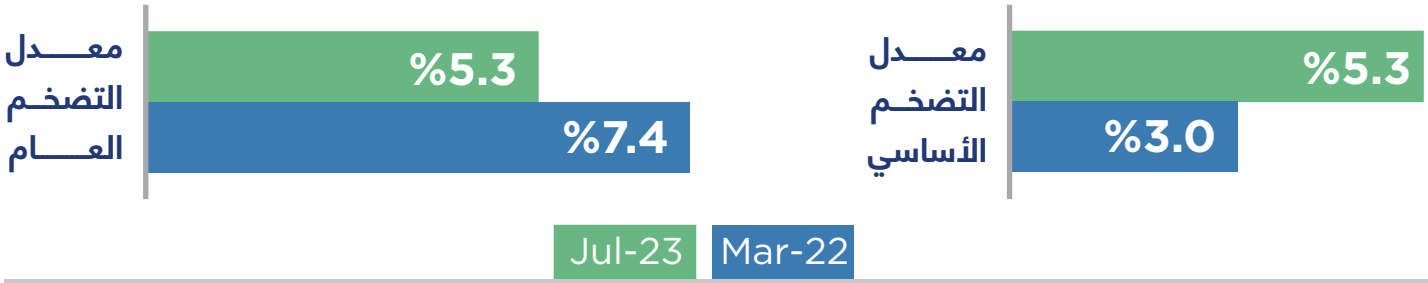

المصدر: مكتب الإحصاءات الأوروبي "eurostat"

شكل (4)

سعر الفائدة على عمليات إعادة التمويل

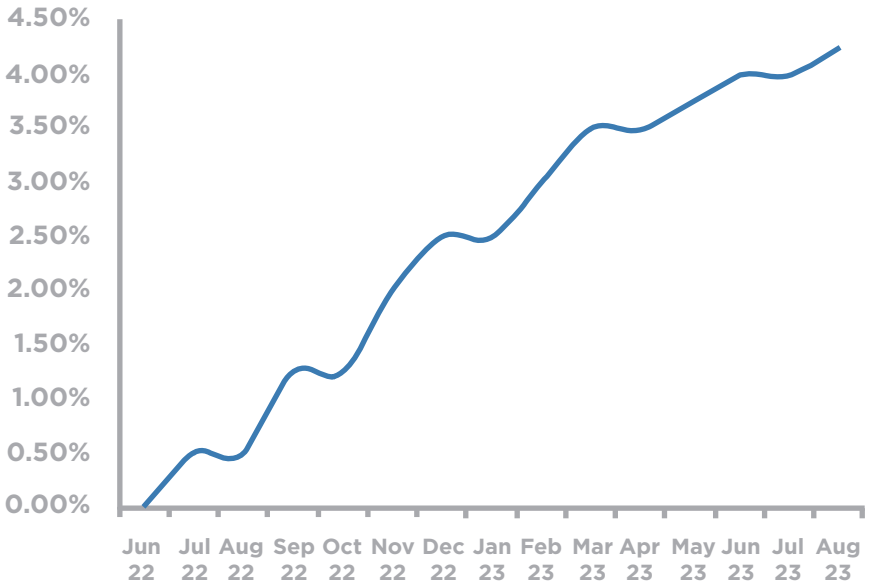

المصدر: البنك المركزي الأوروبي "European Central Bank".

2 أبرز توجهات السياسة النقدية في بعضٍ من الاقتصادات الناشئة (آسيا):

• على صعيد البنك المركزي الصيني

يعد هدفه الرئيسي الحفاظ على قيمة العملة "الرينمنبي" وبما يؤدي إلى استقرار النمو الاقتصادي. وتُشير البيانات الخاصة بالاقتصاد الصيني إلى أن ثاني أكبر اقتصاد عالمي من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي يُعاني من التباطؤ مع تراجع الأسعار على أساس سنوي خلال يوليو 2023 حيث بلغ معدل التضخم العام (-0.3%) بعد أن بلغ أعلى قيمة له (2.8%) خلال سبتمبر 2022. أما معدل التضخم الأساسي فبلغ نحو (0.8%) في يوليو 2023 مقارنة بنحو (1.1%) خلال مارس 2022. هذا، ويعاني الاقتصاد الصيني بسبب وجود أزمة في قطاع العقارات وتراجع حجم الصادرات الصينية وضعف الإنفاق الاستهلاكي، ولذلك تحاول السياسة النقدية للبنك المركزي الصيني في الموازنة بين دعم النمو الاقتصادي وتقليص المخاطر المالية. هذا، وقام البنك المركزي بتخفيض سعر الفائدة على القروض لمدة عام (وهو أحد أسعار الفائدة الرئيسية والذي يستخدم كمعيار لإقراض الشركات والأسر) ليبلغ 3.45% في 21 أغسطس 2023 مقابل 3.55% منذ 20 يونيو 2023. ومن الجدير ذكره، بأن سعر الفائدة على القروض لمدة عام بلغ نحو 3.70% في مارس 2023، مما يؤشر على اتجاه البنك المركزي الصيني لاتباع سياسة نقدية تيسيرية في محاولة لدعم التعافي الاقتصادي في مرحلة ما بعد كوفيد بخلاف الوضع في الاقتصادات المتقدمة على النحو السابق بيانه.

شكل (5) معدل التضخم في الصين

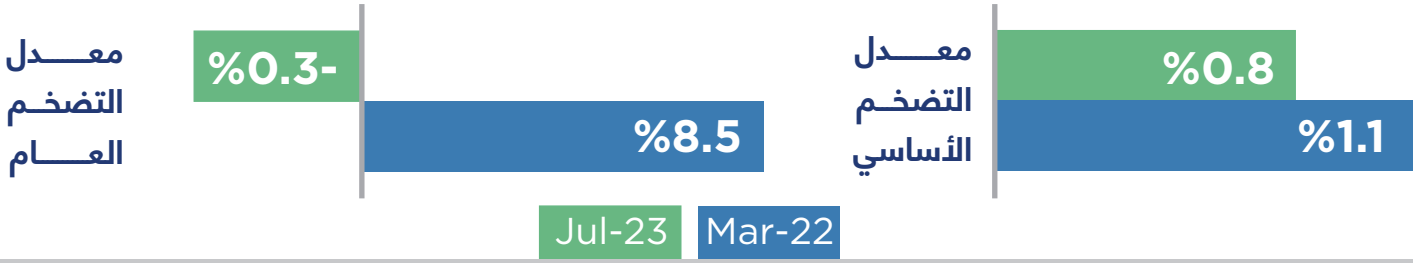

المصدر: مكتب الإحصاءات الصيني.

شكل (6)

سعر الفائدة على الإقراض لمدة عام

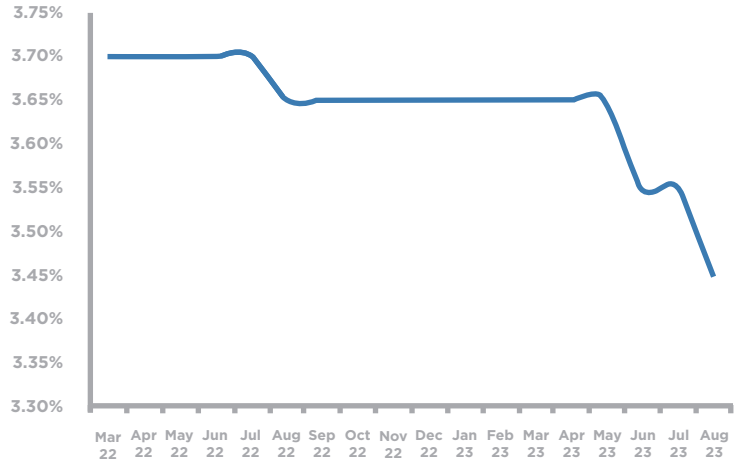

المصدر: البنك المركزي الصيني.

أما على صعيد السياسة النقدية لبنك تايلاند المركزي

فيعد هدف السياسة النقدية على المدى المتوسط ولعام 2023 هو استهداف ضمان أن يكون التضخم الرئيسي ضمن النطاق المستهدف عند مستوى 1.0%-3.0% كشرطٍ أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. وتُشير البيانات إلى تراجع التضخم الأساسي (على أساس سنوي) إلى 0.38% خلال يوليو 2023 مقارنة بنحو (5.0%) خلال شهر يناير 2023. وعلى الرغم من تراجع معدل التضخم إلا أن البنك المركزي التايلاندي استمر في اتباع السياسة النقدية التشديدية التي اتبعها منذ 10 أغسطس 2022، إذ قام برفع سعر السياسة (Policy Rate) بمقدار 175.0 نقطة أساس خلال هذه الفترة ليبلغ سعر السياسة 2.25% في 2 أغسطس 2023، وذلك بهدف زيادة التعافي الاقتصادي وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

شكل (7) معدل التضخم في تايلاند

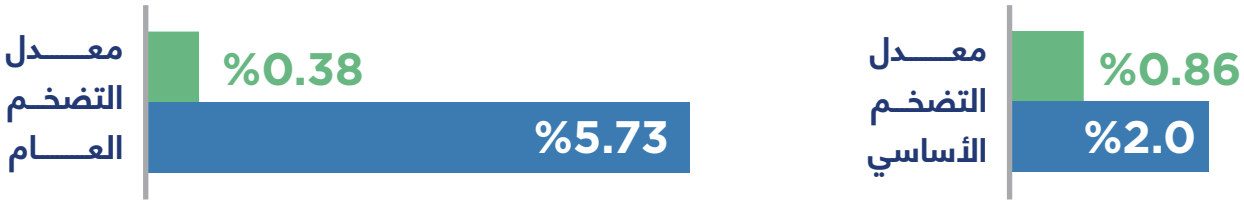

المصدر: مكتب المؤشرات التجارية والاقتصادية، وزارة التجارة، تايلاند.

شكل (8)

سعر السياسة (سعر الفائدة الرئيسي)

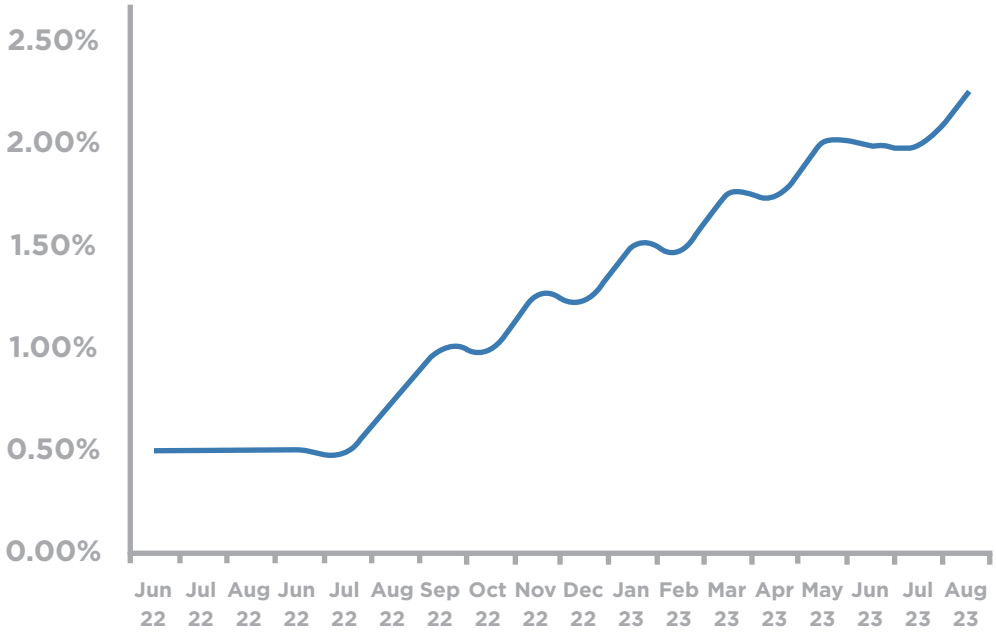

المصدر: البنك المركزي االتايلاندي.

الأهداف	• تعظيم التوظف • استقرار الأسعار • معدلات فائدة طويلة الأجل معتدلة	• عملة مستقرة وموثوقة تحافظ على قيمتها. • ضمان استقرار الأسعار لتحقيق النمو الاقتصادي.	• الحفاظ على قيمة العملة "الرينمنبي". وبما يؤدي إلى دعم استقرار النمو الاقتصادي.	• تحقيق النطاق المستهدف للتضخم الأساسي (1.0%-3.0%) لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.
المستهدف	استهداف معدل تضخم 2.0%.			تضخم مستهدف (1.0%-3.0%)

وفي سياق ما تقدم، يمكن القول باختلاف الدوافع وراء اتخاذ البنوك المركزية لقرارتها الخاصة بالسياسة النقدية. فتشير العديد من التجارب الدولية بأن الدافع الرئيسي لمعظم البنوك المركزية في اتخاذ قراراتها خلال الفترة الماضية هو محاولة السيطرة على الارتفاع في معدلات التضخم التي وصلت لأعلى مستوياتها منذ عقود، والوصول إلى معدلات التضخم المستهدفة دون التأثير سلبيًا على النمو الاقتصادي أو إمكانية الدخول في ركود اقتصادي. كما أن هناك العديد من البنوك المركزية التي تعمل على استقرار قيمة عملاتها المحلية لدعم النمو الاقتصادي المستدام، علاوة على المحافظة على معدلات مناسبة للتوظيف. ولذلك، تتطلب السياسة النقدية من البنوك المركزية اتباع منهجًا يتسم بالحصافة في مواجهة ما يفرضه واقع الاقتصاد العالمي من تحديات، وبما يحقق الاستقرار النقدي والمالي. وعمومًا، **تتخذ البنوك المركزية قراراتها في ضوء أهداف السياسة النقدية والمعطيات الاقتصادية المحلية الخاصة بها،** وقد انعكس ذلك بصفة أساسية في التفاوت ما بين استخدام سياسة نقدية تيسيرية أو سياسة نقدية تشديدية، وكذلك في توقيت اتخاذ القرار واستخدام الأدوات الرئيسية المتاحة للبنوك المركزية والمتمثلة في مقدار التحرك في أسعار الفائدة الرئيسية "سعر الخصم أو سعر البنك"، ونسبة الاحتياطي الإلزامي، وعمليات السوق المفتوحة

ب توجهات السياسة النقدية لبنك الكويت المركزي

جاءت قرارات بنك الكويت المركزي بشأن رسم وتنفيذ السياسة النقدية في إطار النهج المتدرج والمتوازن الهادف إلى تكريس **الاستقرار النقدي والاستقرار المالي** لوحدات القطاع المصرفي والمالي، والمحافظة على جاذبية العملة الوطنية كوعاء موثوق للمدخرات المحلية، وتعـزيز الأجواء الداعمة للنمو الاقتصادي المستدام. وفي إطار متابعة بنك الكويت المركزي الحثيثة والمستمرة لكافة التطورات والمؤشرات الاقتصادية والنقدية في الأسواق الدولية والتطورات الجيوسياسية وأثرها على الأوضاع الاقتصادية العالمية، وما تفرضه هذه التطورات وتداعياتها من ضرورة الاستجابة بحسب مقتضيات وطبيعة اقتصاد دولة الكويت، فقد قام البنك المركزي بتفعيل كافة الأدوات المتاحة لديه وتعزيزها في سبيل تحقيق أهدافه. وفي هذا السياق، لم يقم بنك الكويت المركزي بمجاراة البنوك المركزية العالمية في قرارات الرفع المتسارعة لأسعار الفائدة خلال دورة التشديد النقدي.

قانـون رقـم (32) لسنـة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته

المادة (15) أغراض البنك المركزي

1. ممارسة امتياز إصدار العملة لحساب الدولة.
2. العمل على تأمين ثبات النقد الكويتي، وعلى حرية تحويله إلى العملات الأجنبية الأخرى.
3. العمل على توجيه سياسة الائتمان بما يساعد على التقدم الاقتصادي والاجتماعي وزيادة الدخل القومي.
4. مراقبة الجهاز المصرفي في دولة الكويت.
5. القيام بوظيفة بنك الحكومة.
6. تقديم المشورة المالية للحكومة.

فمنذ مارس عام 2022، قام بنك الكويت المركزي برفع سعر الخصم تسع مرات بواقع 275 نقطة أساس (7 مرات بواقع 25 نقطة أساس، ومرتين بواقع 50 نقطة أساس):

قرارات رفع سعر الخصم

التاريخ	مقدار الرفع	ارتفاع سعر الخصم
16 مارس	ربع نقطة مئوية	من 1.50% إلى 1.75%
4 مايـو	ربع نقطة مئوية	من 1.75% إلى 2.00%
15 يونيو	ربع نقطة مئوية	من 2.00% إلى 2.25%
27 يوليو	ربع نقطة مئوية	من 2.25% إلى 2.50%
10 أغسطس	ربع نقطة مئوية	من 2.50% إلى 2.75%
21 سبتمبر	ربع نقطة مئوية	من 2.75% إلى 3.00%
6 ديسمبر	نصف نقطة مئوية	من 3.00% إلى 3.50%
25 يناير	نصف نقطة مئوية	من 3.50% إلى 4.00%
26 يوليو	ربع نقطة مئوية	من 4.00% إلى 4.25%

2022

2023

كما أنه من الأهمية أن نشير إلى السياسات التحوطية التي ينتهجها بنك الكويت المركزي والسياسات الرقابية التي تأخذ بالاعتبار النظرة المستقبلية والإجراءات الاحترازية، حيث استطاع توجيه البنوك لتعزيز مصداتها المالية وتحصين القطاع المصرفي لزيادة قدرته على مقاومة الصدمات الخارجية بحيث يظل قادرًا على مواصلة خدمة الاقتصاد الوطني بكفاءة عالية حتى في ظل أوضاع ضاغطة، وهو ما تؤكده مؤشرات السلامة المالية للبنوك الكويتية كما في نهاية يونيو 2023 من قوة وسلامة أوضاعها المالية والمتمثلة في المعدلات المرتفعة لكل من معيار كفاية رأس المال (18.4%)، ومعيار تغطية السيولة (163.3%)، ومعيار صافي التمويل المستقر (113.4%) وبنسب تفوق متطلبات الحدود الدنيا لهذه الضوابط الرقابية كما تحددها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي، ويدعم هذه المؤشرات معايير جودة الأصول حيث حافظت نسبة صافي القروض غير المنتظمة (المتعثرة) إلى صافي القروض على مستواها الأدنى والبالغ 1.1% (بلغت النسبة في نهاية مارس 2023 1.0% وهي الأدنى تاريخيًا). وتُشير نتائج تلك المؤشرات إلى أن القطاع المصرفي في دولة الكويت قادر على مواجهة التحديات المستقبلية والمرتبطة بالتشديد النقدي من مركز قوة.

وكنتيجة لجهود بنك الكويت المركزي، أشاد صندوق النقد الدولي في بيانه الختامي الصادر في 5 يونيو 2023 في إطار مشاورات المادة الرابعة مع دولة الكويت بفعالية السياسة النقدية لبنك الكويت المركزي وسياساته الأخرى، مشيرًا إلى أن الإجراءات الرقابية الحصيفة للبنك المركزي قد ساهمت في المحافظة على الاستقرار المالي للنظام المصرفي الكويتي. كما أشاد الصندوق بنظام سعر صرف الدينار الكويتي واعتباره ركيزة ملائمة للسياسة النقدية وسيساهم في بقاء التضخم منخفضًا ومستقرًا خلال السنوات القادمة. كما تضمن البيان أيضًا أن الاستمرار في المحافظة على استقلالية البنك المركزي يُعد أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق أهداف السياسة النقدية. وكذلك أشار البيان إلى أن **تأثير اضطراب القطاع المصرفي العالمي على البنوك الكويتية كان محدودًا، مما يعكس نماذج الأعمال الموجهة محليًا وإقليميًا والرقابة الاحترازية القوية من قبل بنك الكويت المركزي.** وقد أشاد الصندوق بدور بنك الكويت المركزي من خلال التشديد النقدي في احتواء التضخم، إلى جانب دور السياسات الحكومية الأخرى في تقديم الدعوم والأسعار المدارة.

وعن تطورات معدل التضخم المحلي (مقاسًا بالرقم القياسي لأسعار المستهلك "سنة الأساس 2013= 100")، سجل معدل التضخم السنوي في يوليو 2023 ارتفاعًا بمقدار 3.75% مقارنة مع يوليو 2022. ويعزى ذلك بصفة رئيسية إلى ارتفاع معدلات التضخم في كل من مجموعات خدمات المسكن، والأغذية والمشروبات، والمفروشات المنزلية ومعدات الصيانة، والكساء وملبوسات القدم حيث تشكل هذه المجموعات ما نسبته 33.2%، و16.7%، و11.4%، و8.0% من إجمالي إنفاق المستهلك الكويتي على الترتيب. هذا، ويمكن القول بوجود استقرار نسبي للأسعار، ومن أسباب ذلك حصافة السياسة النقدية لبنك الكويت المركزي وفعالية سياسات الدعوم الحكومية للمواد الغذائية وضمان الأمن الغذائي في دولة الكويت بعناصره الأربعة (التوفر، والوصول، والاستخدام، والاستقرار).

وبصورةٍ موجزة فإنه يمكن القول، إن توجهات السياسة النقدية لبنك الكويت المركزي لها سماتها المميزة التي تتلاءم مع الطبيعة الخاصة لاقتصاد الكويت، وطبيعة الأغراض التي يسعى البنك المركزي لتحقيقها، وأخذًا في الحسبان الأوضاع الاقتصادية العالمية، وعلى النحو الذي يخدم متطلبات عمل الاقتصاد الوطني خلال المرحلة القادمة.

بنك الكويت المركزي

CENTRAL BANK OF KUWAIT

T: +(965) 1814444 | P.O. Box: 526, Safat 13006, Kuwait
cbk@cbk.gov.kw | www.cbk.gov.kw
@centralbank_kw | Central Bank of Kuwait